انعقاد المؤتمر السنوي الـ ١٦ لقادة وزارة الداخلية

تحت شعار (لمواصلة التحديث وتحسين الأداء وتعزيز ثقة المجتمع برجال الأمن)

في البداية تحدث الينا اللواء الركن محمد القوسي وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن العام على هامش أعمال المؤتمر حول ما دار فيه موضحاً القضايا التي عالجها قادة الأجهزة الأمنية في هذا المؤتمر السنوي الذي عقد بالعاصمة صنعاء خلال الأيام الثلاثة تحت شعار "مواصلة التحديث وتحسين الأداء لتعزيز ثقة المجتمع برجال الأمن".. إلى جانب مواضيع أخرى تطرقنا اليها تتعلق بالتجربة الأمنية والنجاحات في قطاع الأمن المتمثلة في تطوير الأجهزة الأمنية ودعمها بالخطط والبرامج والوسائل المساندة لتحقيق الاستقرار والأمن للمواطن، وكذا خطة الانتشار الأمني التي أسهمت بمختلف مراحلها في حصد نتائج طيبة.

صنعاء/ ١٤ أكتوبر/ لقاء/ محمد سعد الزغير

تقييم جهود الأمن

ما أهمية انعقاد المؤتمر؟

- تشهد اليمن تطورات نوعية وانجازات شملت جميع مجالات الحياة.. والمؤسسة الأمنية احدى مؤسسات الدولة السيادية التي لم تغب مهمة تطويرها وتحديثها والارتقاء بدورها عن نهج فخامة الرئيس القائد وتوجيهاته المستمرة لاحلال الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة باعتبار ان منظومة الأمن بشقيها الأمني والخدمي ركناً أساسياً لتحقيق التنمية وبناء دولة المؤسسات دولة النظام والقانون والحفاظ على النهج الديمقراطي.

فقد شهدت السنوات الماضية تطوراً نوعياً في بناء الأجهزة والمؤسسات الأمنية وتشمل الخدمات المقدمة للمواطن اليمني ولذلك كان لابد من عقد هذه المؤتمرات السنوية لقادة وزارة الداخلية باعتبارها المحطة الهامة لتقييم ماتم انجازه على مستوى الجمهورية ويشمل التقييم الجوانب الايجابية والسلبية التي رافقت عملنا خلال عام كامل.

وفعلاً وقف قادة الأجهزة الأمنية أمام عدد من القضايا المتعلقة سواء بتطوير وتحديث الأجهزة الأمنية والكادر الوطني التدريب والتأهيل وغيرها من المسائل الأخرى الهامة كأسباب الجريمة وتطورها وتحدد تلك الانواع من الجرائم التي ارتفع أو انخفض نسبتها والجرائم الأخرى وتعمل على تبصير كثير من الاجهزة الأمنية بالاجراءات التي ينبغي اتخاذها لتفادي السلبيات وتفعيل الايجابيات وتعميم التجارب الأمنية المتقدمة.

بالاضافة الى الاستماع للملاحظات والآراء المختلفة حول الأداء الأمني في كافة المحافظات لكل عام.

أما فيما يتعلق بعملية التخطيط والتدريب والتأهيل فيعير المؤتمر هذه المسألة أهمية كبيرة ويسعى إلى تفعيلها وتجسيدها من خلال العلاقة اليومية المتواصلة بين قيادة الوزارة والقيادات الأمنية المختلفة.

كما نقوم من خلال هذا اللقاء السنوي بوضع اتجاهات الخطة العامة للوزارة للعام القادم ٢٠٠٦م طبعاً بعد المراجعة الدقيقة للخطة السابقة وما تم انجازه.

وتكمن ايضاً أهمية انعقاد هذا المؤتمر السنوي من خلال الاتجاهات التي نسلكها في جلسات الاعمال النزول الى مستوى القيادات الادنى والعمل على ترجمتها الى خطط أمنية على مستوى كل محافظة على ان يتم التعامل مع كل محافظة على انها وزارة داخلية مصغرة وبالتالي عندما نضع هذه الاتجاهات في الخطط نقسمها إلى قسمين:

قسم يتعلق بقيادة الوزارة من خطط خاصة والتدريب والتأهيل.

والقسم الآخر يتعلق بالمسائل التطبيقية التي يتولاها الاخوة مدراء أمن المحافظات في كل محافظة وأيضاً يتولاها قادة الوحدات الأمنية والعسكرية في إطار الوزارة.

والواقع لقد قطعنا في سبيل انجاز المهام السابقة شوطاً كبيراً في مجال تطوير وتحديث اتجاهات عملنا الذي شمل نواحي مختلفة من مكافحة الإرهاب والجريمة والجريمة المنظمة وغيرها وصولاً إلى تحقيق النوعية والجودة في خلق الاستقرار الأمني والسكينة العامة للبلاد .. ونحن ندين بهذا التطور وهذه الانجازات لفخامة المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن، الذي يولي اهتماماً خاصاً لتطوير عمل ونشاط وزارة الداخلية وحل قضايا المواطن والعمل على بناء مؤسساتها المختلفة كأهم محاور بناء الدولة ومؤسساتها والأهمية التي يعكسها أمن واستقرار البلد في تحريك عجلة التنمية الشاملة وخلق الاستقرار لتعزيز الاستثمار والسياحة وغيرها.

ما هي ابرز القضايا والموضوعات التي ركز عليها المؤتمر؟

- تم التركيز في جلسات المؤتمر على التقرير التقييمي لعمل وزارة الداخلية للعام المنصرم واستعراض ما تحقق من انجازات .. والوقوف أمام السلبيات والنواقص والقصور ان وجد التي رافقت سير العمل الأمني في جميع محافظات الجمهورية.

وتمت مناقشة الاساليب والسبل الكفيلة بالارتقاء بالعمل الأمني وتأهيل وتدريب البشري والأخذ بالوسائل والاجهزة الحديثة والحد من ارتكاب الجريمة قبل وقوعها والقبض على مرتكبيها.. بالإضافة إلى التوعية القانونية بين أوساط رجال الشرطة ومنها تطوير مناهج الدراسة والتدريب في الكلية والمعاهد والمدارس الشرطوية القانونية وغيرها.

وفي الحقيقة نحن راضون عن أعمال المؤتمر والنقاشات الصريحة والواضحة التي تساعد على انجاح أعمال المؤتمر والتي يسودها جو من المصداقية والمكاشفة بين قيادة الوزارة ومدراء الأمن وقادة الوحدات ورؤساء المصالح وهذه المكاشفة حقيقتاً مهمة وضرورية للجميع ليتضح للجميع مختلف جوانب القصور والسلبيات التي ينبغي لنا تحاشيها وتجاوزها.

الوقاية من الجريمة

كيف ينبغي في رأيكم مكافحة أسباب الجريمة؟ وما هي الحلول لخفض نسبة الجريمة في البلاد؟

من مهامنا الأساسية وقاية المجتمع من الجريمة وقد ركزنا في هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة على أن يكون عمل

العقيد / يحي محمد عبد الله صالح

الشرطة ليس فقط ضبط الجريمة بعد وقوعها وانما ينبغي ان يكون عمل أجهزة الأمن العمل على الوقاية من وقوع الجريمة إضافة إلى أننا نركز على الجوانب المتعلقة بانتشار السلاح والبطالة والانفجار السكاني ومن أجل خفض معدل الجريمة يجب أولاً الوقوف عند الأسباب ومعالجتها للتخفيف من وقوعها. ثانياً يجب تحقيق العدل في القضاء واصدار الاحكام وسرعة الإجراءات التي تساعد في خفض الجريمة.

وأوضح هنا في هذا الجانب بأن منظومة الأمن ليست منعزلة عن المجتمع وانما هي جزء من منظومة اجتماعية متكاملة.

ونحن ندعو الأجهزة والمؤسسات المدنية إلى تكامل عملها مع الأجهزة الأمنية للتخفيف من وقوع الجريمة خاصة التقليل من حمل السلاح والاطلاق الناري في الاعراس والمناسبات الأخرى لان ذلك من العوامل الأساسية لانتشار الجريمة ولكن في الآونة الأخيرة حدث انجازاً هاماً في هذا الجانب وقلت هذه الحوادث بشكل كبير.

ومن خلال معرفة ودراسة الأسباب للقتل وجدنا ان توفر السلاح في متناول الجميع هو العامل الأساسي والمساعد لوقوع الجريمة.. أما الجريمة التي تحدث وتقتل مواطن وآخر في أي منطقة ليست بسبب وجود جريمة متأصلة أو عمل اجرامي منظم وانما هو وجود سلاح في متناول أغلب المواطنين الذي يرفع في لحظة من لحظات الانفعالات المعينة في الانسان يؤدي الى ارتكاب الجريمة.

وفعلا قامت الوزارة بشن حملات عديدة للحد من انتشار بيع الأسلحة وحققت هذه الحملات نتائج ايجابية.

انجازات الأمن

ما حققته الأجهزة الأمنية شيء طيب وهام ففي مجال مكافحة الإرهاب من ابرز ما تحقق انه تم القبض على العديد من الاشخاص واحباط عدد من العمليات المخططة وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات في الاعوام السابقة.. ويعتبر معدل نجاح أجهزة الأمن في الكشف والتنظيم والإدارة والتخطيط والتدريب بمجمل العمل الأمني ومنها تجهيز غرف العمليات بأمانة العاصمة وغيرها بأحدث الوسائل والتقنيات وانجاز مشروع الرقابة الميدانية عبر الكاميرات وانشاء المناطق الأمنية العديدة ومشروعي المختبر الجنائي والرقابة الحدودية على المنافذ وتنفيذ المشروع الرقمي الوطني للهجرة والجوازات ومصلحة الأحوال المدنية وغيره كثير جداً لا يحضرني الآن الحديث عنها.

واعتقد ان العام الجديد ٢٠٠٦م سيكون حافلاً بالعديد من الانجازات الأمنية المختلفة الذي يشمل مختلف المجالات من الانشطة والمشاريع والخطوات الطموحة الهادفة إلى مواصلة تطوير أجهزة وزارة الداخلية تجسيد دور الشرطة في خدمة المجتمع اليمني ورفع مستواها وكفاءتها وفعالية أدائها.

القرارات والتوصيات

لا شك ان هذا المؤتمر وقف أمام حصيلة هامة جداً من القضايا المتعلقة بسير الأوضاع الأمنية ضمن تقرير وزير الداخلية الذي يولي نشاط ومهام الوزارة كل اهتمامه ويسعى لتحقيق انجازات متواصلة لخدمة الوطن..

وخرج المؤتمر بنتائج طيبة وهامة ومثمرة وقرارات وتوصيات تخدم مسيرة التطوير والتحديث للعمل الأمني وأشاد بالتجارب النموذجية الناجحة التي تم تطبيقها في أمانة العاصمة والتي يمكن الاستفادة منها وتطويرها وتعميمها في بقية المحافظات ومنها تجربة الانتشار الأمني واقسام الشرطة النموذجية والدوريات الراجلة ونظام الرقابة المرئية الأمنية بحيث يمكن تطبيقها على مستوى محافظات الجمهورية .. وقد حظيت القضايا المطروحة أمام المؤتمر بدراسة مستفيضة وتقييم مسؤول لمردوداتها الأمنية وكذا مستوى فاعليتها ونجاحها.

المؤتمر حقق الأهداف والغايات المرجوة وخرج بحصيلة هامة من القرارات التي دون شك سوف تسهم في مواصلة البناء النوعي والتخصصي للأجهزة الأمنية وتحسين الأداء الأمني لحفظ الأمن العام، وقد أكد المؤتمر على ضرورة اصدار قانون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بما يحقق مفهوم الأمن لحماية السلم المدني وخدمة التنمية وقد نجحت خطط وبرامج العام السابق بنسبة ٨٢٪

ونفذت مقررات وتوصيات العام السابق بنسبة ٧٣٪ والجرائم المبلغ عنها بنسبة ٩٤,٣٪ وخرج المؤتمر بمنظومة متكاملة من الاهداف العامة والاتجاهات الأساسية للعام القادم ٢٠٠٦م وكذا الاعتزاز الكبير للدور البطولي لمنتسبي الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة للدفاع عن خيارات شعبنا وتعزيز وتجسيد الوحدة الوطنية وأهداف الثورة والتصدي لكافة أشكال الأعمال التخريبية لتعزيز مناخات الأمن والاستقرار والتنمية، كما أكد المؤتمر على تطوير آلية المتابعة لتنفيذ خطط وبرامج الوزارة والعمل على إدخال التقنية الحديثة واستكمال خطة الانتشار الأمني للمرحلة الخامسة المتمثلة بـ ١,٤ جندي لـ ١١ نقطة أمنية لـ ١٥ منطقة أمنية وادخال الإدارة الحديثة العلمية المختلفة المهام والعمليات الأمنية والاهتمام بالمعلومات والاحصائيات وتطويرها وتطوير دور أجهزة المرور بالامانة والمحافظات فتخصص جزء من ايرادات السلطة المحلية بالمحافظات للمرور والمعالجات السليمة المرورية ودعم الشرطة السياحية وتطورها لجذب الاستثمار وخدمة المواطن ونشر القوانين والانظمة المعلوماتية لذلك.. وتفعيل دور اللجنة الوطنية للتوعية الأمنية وبرامج التوعية والتربوية والتنسيق مع الصحافة والإعلام والقضاء ومنظمات المجتمع المدني للتوعية والتنوير وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان ومواصلة تنفيذ قانون حمل وحيازة السلاح ولائحة التنظيم ومعالم قضايا الثأر ووضع الحلول السليمة لها من قبل لجان لمحافظات وانجاز مشروع تسمية الشوارع والاحياء وترقيم المباني لتسهيل المهام الأمنية وتنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل لمنتسبي الوزارة والعناية والرعاية لهم ورفع الحالة المعنوية وغيرها كثيراً.

ختاماً استطيع القول هنا وبوضوح ان عملية البناء النوعي والحديث لمختلف أجهزة الدولة والمؤسسات الأمنية والدفاعية تتواصل يوم عن آخر بفضل الجهود الجبارة للقيادة الحكيمة لبلادنا وتضحيات منتسبي المؤسسات الأمنية والدفاعية ودون شك سيظلون محل الرعاية والاهتمام تقديراً ووفاءً لما يؤدونه من واجب وطني مقدس وتضحيات وعطاء في سبيل الوحدة والديمقراطية والأمن والاستقرار للوطن.

وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن العام لـ ١٤ أكتوبر:

●الأجهزة الأمنية أهم محاور بناء دولة المؤسسات وقاعدة أساسية للتنمية
●ارتفاع معدل نجاح أجهزة الأمن في الكشف عن الجريمة إلى ٩٥,٣٪

محطة لتقييم إنجازات العمل الأمني على مستوى الجمهورية

ندين بالفضل في تحقيق هذا الانجاز لفخامة الرئيس القائد

تعمل الأجهزة الأمنية على مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار

من السياسات الجديدة لصندوق الرعاية الاجتماعية

يقدم صندوق الرعاية الاجتماعية مساعدات نقدية لمجموعة من الفئات الاجتماعية المستحقة بحسب نصوص القانون ويمتد نشاطه إلى جميع المراكز والقرى على مستوى الجمهورية، ويستهدف الصندوق بدرجة أساسية الفئات الفقيرة والأكثر فقراً في المجتمع .

وقد مارس الصندوق نشاطه منذ انشائه عام ١٩٩٧م ولمدة خمس سنوات بالإعتماد كلياً على الإمكانيات والقدرات الذاتية المتاحة ولم يتلق خلال هذه الفترة أي دعم أو مساعدة من أي جهة حتى منتصف عام ٢٠٠٢م، عندما بدأ المشروع المعتمد من قبل الإتحاد الأوروبي لدعم صندوق الرعاية الاجتماعية في إطار المساعدات السنوية التي تقدمها المفوضية الأوروبية لبرنامج الأمن الغذائي في اليمن .

وتضمنت وثيقة المشروع ثلاثة أهداف رئيسية من أهمها تطوير وتحديث السياسات المتبعة من قبل الصندوق والتي تشمل سياسة الإستهداف وبحث وإعتماد المستحقين وتتبع المتغيرات التي تطرأ على أوضاع المستفيدين وإجراءات صرف المستحقات للحالات المستفيدة من مساعدات الصندوق .

ومن خلال الجهود المشتركة لخبراء المشروع وكوادر الصندوق جرى تقييم شامل لقضايا السياسات والتشغيل بهدف التعرف على الجوانب السلبية والجوانب الإيجابية في السياسات المتبعة حينها من قبل الصندوق، وتم التوصل إلى صياغة سياسات جديدة تتسم بالواقعية وتستلهم آفاق المستقبل وتواكب المتغيرات الجارية في أنشطة الرعاية الاجتماعية في الكثير من البلدان ووضع الإستراتيجيات التي تلبي الطموحات الآنية والمستقبلية ووضع معايير استهداف دقيقة مرتبطة بمؤشرات الفقر وأوضاع الفقراء في مختلف المحافظات والمديريات . وقد بينت هذه السياسات الجديدة المجالات التي يجب أن يلامسها التغيير وفي مقدمتها سياسة الإستهداف للمستفيدين والآليات والإجراءات المطلوبة لتحديث وتفعيل نشاط الصندوق لخدمة الفئات الأكثر فقراً في المجتمع وتمكينها من الحصول على إحتياجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية .

وتتمحور سياسة الإستهداف في إعتماد معايير ومؤشرات الفقر الواردة في نتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر الذي جرى عام ١٩٩٩م، عند توزيع الحالات الجديدة وإعادة تصنيف الحالات المعتمدة على أساس تلك المعايير والمؤشرات، ولأن إمكانية الصندوق لا تسمح بإجراء مسح شامل لجميع الحالات السابقة المعتمدة وأيضاً المتقدمة للحصول على مساعدة الصندوق في جميع المحافظات، حيث بلغ أعداد المستفيدين من الصندوق حتى نهاية عام ٢٠٠٤م (٩٨٣,٦٤٦) حالة موزعة على مختلف محافظات ومناطق الجمهورية في السهل والجبل وفي المناطق النائية وفي الصحاري البعيدة وفي المرتفعات الوعرة وحتى أقصى الجزر اليمنية التي لايمكن الوصول إليها إلا بشق الأنفس . لذلك فقد وافق الإتحاد الأوروبي على أن يتولى المشروع القيام بعملية المسح الشامل، وأن يتم مسح عدد من المحافظات خلال فترة التمديد الحالية للمشروع - يونيو ٢٠٠٥م حتى يونيو ٢٠٠٦م ، ثم تتواصل عملية المسح خلال المرحلة الثانية للمشروع التي من المقرر لها أن تبدأ في شهر يوليو ٢٠٠٦م ولمدة ثلاث سنوات . وعلى هذا الأساس تجري عملية المسح الشامل في محافظة عدن لتنفيذ السياسات الجديدة للصندوق والتي سوف تتواصل في المحافظات الأخرى بعد أن ينتهي المسح في عدن مباشرة .

وحالياً يقوم صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع مشروع الإتحاد الأوروبي لدعم الصندوق بتنفيذ عملية المسح الشامل لجميع المستفيدين من مساعدات الصندوق في المديريات الثمان لمحافظة عدن والبالغ عددهم (٦٣٠,٢٨) مستفيداً، ويهدف المسح إلى دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين والتعرف على أوضاعهم المعيشية، ومن ثم إعادة تصنيفهم ضمن خط الفقر الذي يعيشون في إطاره سوى إن كان خط الفقر الأعلى أو خط الفقر الأدنى أو خط فقر الغذاء وذلك إعتماداً على معايير ومؤشرات الفقر الواردة في نتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر الذي جرى عام ١٩٩٩م .

وقد بدأت عملية المسح يوم الأحد ٢٠٠٥/١٢/٢٥م بحسب الجدول الزمني المقرر له والذي تضمن كل المراحل المتعلقة بعملية المسح، فقد سبق بدء عملية المسح وتتزامن معه أيضاً تنفيذ حملة للتوعية بخلقية وأهداف المسح الشامل ومناقشة جميع الجوانب المتعلقة بالمسح لتجنب التفسيرات المغلوطة والفهم الخاطئ لدى المستهدفين والرأي العام، وشملت حملة التوعية التي سبقت المسح قيادة السلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية ووسائل الإعلام وكل الجهات ذات العلاقة ثم نزول الباحثين والباحثات للعمل الميداني وتعبئة الإستمارة الخاصة بالمسح الشامل في جميع المديريات في وقت واحد .

وقد وجدنا من خلال لقاءاتنا كخبراء للمشروع وقيادة فرع الصندوق مع كل الجهات ذات العلاقة كل تعاون وتفاعل ومشاركة وفي مقدمتها قيادة السلطة المحلية في المحافظة التي ستتولى الإشراف والتوجيه والمتابعة من خلال رئاستها للجنة الإشرافية على عملية المسح الشامل بالمحافظة ومشاركتها في اللجان المختصة الأخرى .

ويقوم بتنفيذ عملية المسح الشامل عدد (٣٤) باحثاً وباحثة كباحثين ميدانيين إضافة إلى عدد (٨) مشرفين ميدانيين «مشرف واحد في كل مديرية» + مشرفين فنيين للمحافظة وكلهم من كوادر فرع الصندوق بالمحافظة وجرى تدريبهم لمدة يومين على إستمارة المسح ودليلها الخاص بها قبل نزولهم إلى الميدان . وستستمر عملية المسح لمدة ثلاثة أشهر بعمل متواصل طوال أيام الأسبوع حيث ستتوقف فقط خلال إجازة عيد الأضحى المبارك ثم تتواصل بعد الإجازة مباشرة حتى نهاية الفترة وذلك لضمان مسح كل الحالات المستفيدة المتواجدة في المحافظة ولضمان دقة وتحري البيانات الخاصة بالمستفيد وتسجيلها كما يجدها الباحث على أرض الواقع يوم المسح .

وبعد الإنتهاء من عملية المسح سيتم إدخال كل بيانات إستمارة المسح في الحاسب الآلي في برنامج خاص مصمم لهذا الغرض سيتم تركيبه وتدريب الطاقم العامل في إدارة الحاسب الآلي بفرع الصندوق عليه من قبل خبير دولي سيصل في أواخر شهر يناير القادم لهذه المهمة .

نأمل تعاون الجميع ومساعدة المستفيدين للباحثين خدمة للصالح العام ولصالح الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً في مجتمعنا .

م/ سعيد العبسي
منسق تنفيذ السياسات
الجديدة لصندوق الرعاية الاجتماعية

في ختام اللقاء التشاوري بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية

السنفي : اللقاء ناقش بشفافية مكامن الخلل في جهود محاربة الفساد

صنعاء/ فريد محسن علي

اختتمت يوم الثلاثاء الماضي بصنعاء فعاليات اللقاء التشاوري السادس بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية الذي انعقد تحت شعار /نحو شراكة فاعلة لحماية المال العام/ خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ الشهر الجاري ..

وفي تصريح لـ ١٤ أكتوبر أوضح الأخ الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ان اللقاء وقف أمام ما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات اللقاءات التشاورية السابقة التي يمثل شكلاً متميزاً من أشكال التواصل والتنسيق لبلوغ الهدف المشترك وهو توفير الحماية للمال العام وكشف بؤر الفساد وتجفيف منابعه ومحاسبة المتورطين في تلك الأفعال التي تلحق الضرر بالأموال والممتلكات العامة، مشيراً إلى أن تضافر الجهود والعمل المشترك بين العاملين في الجهاز والسلطة القضائية ضرورة ملحة وواجب وطني تفرضه نصوص القانون ووحدة الاهداف التي من أجلها أنشئ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونيابات ومحاكم الأموال العامة.

وأضاف ان ما يظهر الحاجة لمثل هذه اللقاءات هو طبيعة نشاط ومهام الجهاز والسلطة القضائية منوهاً إلى ان مخرجات الجهاز الرقابية المتضمنة وقائع جنائية تجد في الاجراءات التي تتخذها نيابات ومحاكم الأموال العامة الترجمة الفعلية لمضامينها مما يؤكد الترابط بين الجهاز المركزي ووزارة العدل والنيابة العامة وحاجة كل منهما للآخر.

وافاد الدكتور السنفي ان عقد مثل هذه اللقاءات تكتسب أهمية خاصة كونها تتيح المجال لبحث وتدارس المواضيع المتعلقة بقضايا المال العام بمشاركة المعنيين من مختلف الجهات ذات العلاقة .. مشيراً إلى أن ذلك يظهر العلاقة التكاملية المرتكزة على تعزيز حماية الأموال والممتلكات العامة.

وقال ان هذا القاسم المشترك حتم على كل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية الاهتمام بتوطيد علاقات التنسيق والتكامل بينهما والبحث عن أساليب وآليات جديدة من شأنها مواكبة المتغيرات على صعيد محاربة الفساد.

وأردف قائلاً ان ظاهرة الفساد متشابكة ومن ابرز مسببات الفساد المالي والإداري القصور في التشريعات من جانب وعدم الالتزام من جانب آخر إضافة إلى تجاهل العمل المؤسسي وقصور الرقابة الداخلية وعدم تفعيل مجالس التأديب وغياب الدور الإشرافي الجاد للقيادات العليا والوسطية في معظم الجهات.

وأشار إلى أن جلسات هذا اللقاء شهدت مناقشات ومداخلات جادة تشخص واقع هذه العلاقة وتقييمها سلباً وإيجاباً من خلال استعراض أوراق العمل التي قدمت من قبل الجهاز ووزارة العدل والنيابة العامة ونوقش التقرير التقييمي عن مستوى تنفيذ توصيات اللقاءات السابقة. وأسفر اللقاء عن وضع المعالجات التي من شأنها الدفع بهذه العلاقة إلى الأمام، خاصة ان بلادنا تشهد حراكاً ملحوظاً لمكافحة الفساد، الأمر الذي يتطلب بالضرورة التعاطي بايجابية مع ذلك.

منوهاً إلى أن اللقاء ناقش بشفافية مكامن الخلل في عملية محاربة الفساد والبحث عن السبل الناجعة لتطوير أداء الأجهزة المعنية بحماية المال العام.. وركز اللقاء على الأسباب المؤدية إلى أفعال الفساد المتنوعة، منها الاجراءات الإدارية والمالية المعقدة، وضعف الإطار القانوني وغياب وعي المجتمع بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة واتساع البيروقراطية وغياب الآليات الفعالة وعدم فهم دور واختصاص كل طرف.

التقرير الاسبوعي ا لاسعار الخضار والفواكة

السعر بالريال م

الرقم	المحصول	عدن سوق جملة المنصوره			المكلا سوق جمله الفوة		
		الوحده/ كجم	المتوسط الاسبوعي	مصدر المحصول	الوحده/ كجم	المتوسط الاسبوعي	مصدر المحصول
١	بطا طس	٢٠ كجم / السلة	١١٦٠	ذمار / عمران	٢٠ كجم /صندوق	١٠٦٠	مأرب /معبر
٢	طماطم	٢٠ كجم / السلة	١٦٥٠	تعز/لحج/ابين	٢٠ كجم / صندوق	١٥٠٠	مارب /معبر
٣	بصل احمر	٤٥ كجم / الشوالة	٤٣٢٠	تعز	٤٥ كجم / الشوالة	٤٠٠٠	حضرموت
٤	جزر	٢٥ كجم / السلة	٧١٠	اب	٢٠ كجم /صندوق	١٠٠٠	صنعاء
٥	بامية	١٢ كجم / السلة	٦٧٠	لحج /الحديده	١٠كجم /صندوف	١٩٠٠	حضرموت
٦	باذنجان	١٢ كجم / السلة	٢٧٠	ابين /الحديدة/لحج	٢٥ كجم / صندوق	٤٥٠	حضرموت
٧	كوسة	١٥ كجم / السلة	١٣٩٠	ذ مار/الحيده/تعز	١٥ كجم /صندوق	٩٢٠	مأرب/حضرموت
٨	خيار	١٠ كجم / الكيس	١٠١٠	صعده	١٠ كجم / صندوق	١١٦٠	صنعاء
٩	بيبار	١٢ كجم / السلة	٥٣٠	الحديده	١٠ كجم / صندوق	٥٨٠	صنعاء
١٠	بسباس اخضر	١٢ كجم / السلة	٩٨٠	ابين / لحج/الحديده	٣٠ كجم / شوالة	٣٥٠٠	حضرموت/ابين
١١	كوبيش	الحبة	١٠٠	ذ مار	الحبة	١١٠	صنعاء
١٢	موز	١٧ كجم / الكرتون	١٥٠٠	ابين/الحديدة	١٢ كجم / صندوق	١٤٢٠	حضرموت/ابين
١٣	باباي	٢٠ كجم / السلة	١٦٣٣	ابين	----------	---------	----------
١٤	الليم الحامض	---------	-------	------	٣٥كجم/صندوق	١٠١٠٠	ساحل حضرموت
١٥	يوسفي ماربي	٢٠كجم/ السلة	٢٧٠٠	مارب	---------	-------	-------
١٦	تفاح	٢٠كجم/السلة	١٩٦٠	صعده	---------	-------	-------
١٧	برتقال بلدي	٢٠كجم / السلة	٢٢٥٠	صعده	٢٠كجم / صندوق	١٣٨٠	صنعاء
١٨	برتقال ابوسرة	٢٠كجم/السلة	٣٦٨٠	صعدة	٢٠كجم/ صندوق	٣٥٠٠	صنعاء
١٩	يوسفي صعده	٢٠كجم / السلة	٤١٠٠	صعده	٢٠كجم / صندوق	-------	صنعاء
٢٠	الحبحب	الكيلو الواحد	٥٥	صنعاء	-------	------	------
٢١	الشمام	الكيلو الواحد	١٢٢	حضرموت/تعز	٢٠كجم/السلة	١٥٠٠	حضرموت/ابين/الحديده

صادر عن وحدة التسويق الزراعي مكتب الزراعة والري- عدن
اعداد : يوسف فتح عبالله